



تحديات النزوح الداخلي في غرب إفريقيا

جيسيكا ويندهام

كما أشار المشاركون إلى نقص الدعم المتوفر للمجتمعات المضيفة حيث غالباً ما يتلقى النازحون المأوى والمساعدة من العائلات والمجتمعات المحلية. ورغم أن هذا يخيف البعض عن الدولة والسلطات الدولية إلى أنه يشكل عيناً ثقلياً عليهم إذا كانت أعداد النازحين كبيرة وإذا طالت فترة مكوثهم في هذه المجتمعات الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم التوتر الاجتماعي والاقتصادي مما يساهم في تكرار دورة النزوح.

ومن التحديات والصعوبات الأخرى التي تمت الإشارة إليها كانت عدم توفر القدرة المؤسساتية والموارد الكافية على المستوى المحلي والافتقار إلى التنسيق بين الجهات المعنية مما أدى إلى ازدواجية في الجهود المبذولة في الكثير من المواقف وإلى عدم شمل النازحين داخلياً في عمليات صنع القرار إضافة إلى الحاجة للتعرف على الأسباب الجذرية وإيجاد حلول دائمة لها.

وقد اقترح المشاركون توصيات مفصلة تشمل الدعوة إلى:

- تطبيق أوسع للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالنازحين داخلياً في المناطق دون إقليمية التابعة للجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) إضافة إلى خلق قوانين محلية نابعة من هذه المبادئ.

- ضمان الدول حصول الأشخاص على الحماية والممساعدة من قبل المجتمعات المحلية والمنظمات الدولية.

- اختيار أعضاء الجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) ل نقطة مركزية تكون معنية بالنزوح الداخلي.

- التأكد من تعامل برنامج الحماية والمساعدة مع حاجات المجتمعات المضيفة.

- خلق حوار بين إقليمي حول النزوح الداخلي، خصوصاً بين منظمات حقوق الإنسان المحلية.

جميع الوثائق المتعلقة بالمؤتمر متوفرة:
[www.brookings.edu/fp/projects/
idp/conferences/contents.htm](http://www.brookings.edu/fp/projects/idp/conferences/contents.htm)

نازحين نتيجة للصراعات الداخلية في ساحل العاج وغينيا ونيجيريا والسنغال وتogo.

كان النطاق الواسع والتعقيد حول النزوح الداخلي في غرب إفريقيا الحافز الرئيسي لعقد المؤتمر الإقليمي الأول في أبوجا في نيجيريا من ٢٨ - ٣٠ من نيسان/إبريل ٢٠٠٦. حيث استضافت الحكومة النيجيرية المؤتمر المعنى بالنازحين داخلياً في غرب إفريقيا، والذي نظمه مشروع بروكتنغر بين وممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخاصة بالنازحين داخلياً ، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) وهي اتحاد إقليمي مكون من ١٥ عضواً تقع إدارته المركزية في أبوجا. وتضمن المشاركون في هذا المؤتمر ممثلو حكومات الدول الغرب إفريقيا، ومنظمات حقوق الإنسان المحلية، إضافة إلى منظمات غير حكومية ومؤسسات مانحة دولية وإقليمية ودون إقليمية.

أشار فالتر كيلين ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخاصة بالنازحين داخلياً في خطابه الافتتاحي إلى أن النازحين داخلياً في إفريقيا هم من أكثر المجموعات المعرضة للخطر في العالم حيث أنهم معرضون لهجمات مسلحة مستمرة وإلى نقص الغذاء والعنف الجنسي والاستغلال والتجنيد الإجباري إضافة إلى الأمراض المتفشية بما فيها نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز. هذا وبصراحة العديد من النازحين داخلياً للعودة أو للاستقرار والاندماج مجدداً في أوضاع تفتقر إلى البنية التحتية فيها إلى السلع والخدمات الأساسية بما فيها مؤسسات الصحة والمؤسسات التعليمية. ويعاني النازحون داخلياً من مشاكل أخرى مثل التمييز وعدم توفر الأغذية والمستلزمات الصحية والتعليمية إضافة إلى افتقارهم للوثائق الشخصية الأساسية، وعدم السماح لهم بممارسة حقوقهم السياسية.

أشار المشاركون إلى النقص الدائم في المعلومات والإحصائيات الدقيقة اللازمة لوضع استراتيجيات استجابة لأزمة النازحين داخلياً هناك التي تشتمل على أعداد النازحين ومواضعهم والأبحاث المتعلقة بأسباب النزوح والمخاطر والتحديات التي تواجههم إضافة إلى حاجات الحماية النوعية الالزمة. إلا أن هذه المعلومات غير متوفرة في غرب إفريقيا أو أن جمعها كان قد تم من قبل تقاضي في المعلومات الخاصة الأمر الذي أدى إلى تقاضي في المعلومات الناتجة.

تعاني منطقة غرب إفريقيا بشكل كبير من مشكلة النزوح الداخلي، وقد أدت العديد من العوامل إلى تفشي ظاهرة نزوح الأشخاص في دول غرب إفريقيا وعبرها. وتشمل هذه العوامل الصراعات الداخلية المبنية على الصراعات بين الأعراق، وحالة عدم الاستقرار السياسي، النزاع حول السيطرة على الموارد الطبيعية والكونفlikط الطبيعية والفقر بالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي.

لا توجد هناك إحصائيات دقيقة حول عدد النازحين، إلا أنه من الواضح أن أعدادهم تقدر بـ ١٠٠ مليون نتيجة للحروب الأهلية المستمرة وحالة عدم الاستقرار التي تعاني منها المنطقة:

- هرب معظم سكان ليبيريا من منازلهم مرة واحدة على الأقل نتيجة نشوب الحرب الأهلية هناك عام ١٩٨٩ والصراع الذي دام وبشكل متقطع لفترة ١٤ عاماً.

- أدت الحرب الأهلية في سيراليون والتي دامت ١١ عاماً إلى نزوح ثلث السكان هناك نتيجة للصراعات الدامية.

- أدت عمليات القتل التي تخللت هذه الصراعات، إضافة إلى الصراع في جمهورية غينيا- بيساو المجاورة إلى خلق ظاهرة نزوح جماعي في غينيا.

- كان مجموع النازحين ١,٢ مليون شخص في ساحل العاج مع نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

- أدت الثورة التي اندلعت في مقاطعة كازامانس الواقعة في جنوب السنغال إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان.

- هناك اعتقاد بأن الصراعات الدينية والعرقية وتلك المتعلقة بالسيطرة على الموارد الطبيعية كانت قد أدت إلى نزوح مئات الآلاف من مناطقهم في نيجيريا.

- نزح الآلاف من أماكن سكنهم نتيجة للأزمة السياسية التي اندلعت في توغو عام ٢٠٠٥.

رجعت أعداد تقدر بـ ١٠٠ مليون إلى منازلها أو استقرت في أماكن أخرى بعد انتهاء الحرب الأهلية سيراليون وليبيريا، إلا أن ما يقارب ٣٠ مليون شخص ما يزالون من